Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23/1, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

بطالة المتعلمين (دراسة تحليلية لخريجين ما بعد ٢٠٠٣ في العراق)

أ.م.د. وفاء حسين سيد

وزارة التربية / مديرية تربية بغداد الكرخ الاول

Wafaahassain79@gmail.com

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة بطالة المتعلمين في العراق، مع التركيز على خريجي الجامعات والمعاهد بعد عام ٢٠٠٣، بوصفها إحدى أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع العراقي. ويستند البحث إلى فرضية مفادها أن اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، إلى جانب ضعف الاستثمار والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، أسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين.اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات العلاقة، لتحليل واقع بطالة الخريجين، وبيان أسبابها، واتجاهاتها، وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تناول البحث أبرز العوامل المؤثرة في تفاقم الظاهرة، ومنها التوسع في التعليم الجامعي، وضعف التخطيط لسوق العمل، وتراجع دور القطاعين الإنتاجي والاستثماري، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.وتوصل البحث إلى أن بطالة المتعلمين تمثل نتيجة مباشرة لعدم المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن محدودية فرص التشغيل وضعف البيئة الاستثمارية وتراجع كفاءة السياسات التعليمية والتشغيلية. كما أظهرت النتائج أن استمرار هذه الظاهرة يؤدي إلى هدر رأس المال البشري ويؤثر سلباً في مسارات التنمية المستدامة.وأوصى البحث بضرورة إعادة هيكلة سياسات التعليم العالي بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل، وتطوير المناهج الدراسية، ودعم التعليم المهني والتقني، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتشجيع القطاع الخاص على توفير فرص العمل، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين مؤسسات التعليم والجهات المعنية بالتخطيط والتنمية، بما يسهم في الحد من بطالة الخريجين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق

Abstract

This study aims to analyze the phenomenon of educated unemployment in Iraq, with a particular focus on university and institute graduates after 2003, as it represents one of the most significant economic and social challenges facing Iraqi society. The study is based on the hypothesis that the widening gap between higher education outcomes and labor market needs, together with weak investment and structural imbalances in the Iraqi economy, has contributed to rising unemployment rates among graduates.The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on official data and statistics issued by relevant government institutions to examine the reality of graduate unemployment, identify its causes and trends, and assess its economic and social implications. It also discusses the major factors contributing to the worsening of this phenomenon, including the expansion of higher education, inadequate labor market planning, the decline of productive and investment sectors, and the limited capacity of the private sector to absorb the growing number of graduates.The findings indicate that educated unemployment is primarily the result of the mismatch between higher education outputs and labor market requirements, in addition to limited employment opportunities, a weak investment environment, and the inefficiency of educational and employment policies. The study further concludes that the persistence of this phenomenon leads to the waste of human capital and negatively affects the country's sustainable development process.The study recommends restructuring higher education policies to align with labor market needs, developing academic curricula, supporting vocational and technical education, improving the investment climate, encouraging the private sector to create employment opportunities, and strengthening coordination between educational institutions and development planning authorities to reduce graduate unemployment and promote sustainable economic and social development in Iraq.

المقدمة

تُعد بطالة المتعلمين من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق في المرحلة الراهنة، لما لها من آثار مباشرة في مسار التنمية واستثمار الموارد البشرية. فقد شهدت البلاد بعد عام ٢٠٠٣ توسعاً ملحوظاً في أعداد خريجي الجامعات والمعاهد نتيجة زيادة مؤسسات التعليم العالي، في حين لم يواكب هذا التوسع نموٌ مماثل في قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.وتعود هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها ضعف التخطيط الاستراتيجي، وتراجع النشاط الإنتاجي، وانخفاض معدلات الاستثمار، وتذبذب السياسات الاقتصادية، فضلاً عن محدودية دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل المناسبة للخريجين. وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية، وما صاحبها من آثار اقتصادية واجتماعية تمثلت في انخفاض الإنتاجية، وهدر الطاقات البشرية، واتساع مظاهر الفقر، وتزايد المشكلات الاجتماعية.وانطلاقاً من أهمية هذه القضية، يسعى هذا البحث إلى دراسة واقع بطالة المتعلمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل أبرز أسبابها وآثارها، مع بيان العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وصولاً إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من هذه الظاهرة وتعزيز فرص التشغيل، بما يحقق الاستفادة المثلى من رأس المال البشري ويدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

مشكلة البحث:

تتلخص المشكلة الاقتصادية في العراق باتجاه معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد العراقي على توليد الوظائف الكافية و اللازمة الامتصاص الكتلة الحيوية العاطلة و القادمين الجدد لسوق العمل خاصة الخريجين من هم الذين لا تلائم على العموم تخصصاتهم ومهاراتهم مع متطلبات سوق العمل.

فرضية البحث:

يعود تفاقم مشكلة البطالة الخريجين إلى ضعف معدلات الاستثمار فضلا عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي الدال إلى تفاقم مشكلة ضعف التنسيق ما بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل و تضخم مخرجات التعليم الجامعي مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل عام وبطاله الخريجين بشكل خاص تبرز أهمية البحث من كونها تناقش واحدة من أبرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وهي مشكلة البطالة خاصة بين صفوف الخريجين الجامعيين نظرا لخطورة استمرارها وما قد تجري بهم الصعوبات لذلك فإن المجتمع في ظل اختلال التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل الدراسة توصلت الضوء على طبيعة وواقع الاستثمار في التعليم المجاني وكيفية تأهيل وتنمية البيئة المتعلمه من الشباب لما يخدم متطلبات سوق العمل ويستجيب لي حاجات التنمية الشاملة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل بطالة الخريجين في العراق وتشخيص الأسباب الذاتية و الموضوعية.

منهجية البحث:

تم تبني المنهج الاستقرائي بأسلوب الوصف التحليللي باستخدام البيانات الرقمية المأخوذة من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وتحليلها استنادا إلى الدراسات الأولية .

حدود البحث:

أولا للحدود الزمنية بعد عام ٢٠٠٣ ثانيا الحدود المكانية هي العراق

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث تناول الأول البطالة و المستوى التعليمي في العراق اما المبحث الثاني تناول بطاله الخريجين في العراق اما المبحث الثالث فقد تناول التحليل بطالة الخريجين في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فضلا عن الإستنتاجات العلمية والمقترحات التي تم التوصل إليها

المبحث الأول البطالة والمستوى التعليمي في العراق

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمةالعملالدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم

في غنى عن العمل لا يتم أعتبارهم عاطلين عن العمل. ويسمى من يعاني منها عاطلا في المشرق وبطّالا في المغرب.وتعرف البطالة أيضا بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج.[1]

هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها:

- البطالة الدورية (البنيوية) والناتجة عن دورية النظام الرأس مالي المنتقلة دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمةالاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.
- البطالة المرتبطة بهيكلة الاقتصاد وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.
- البطالةالمقنعة، وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ كفايتهُ من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان.
- البطالة الاحتكاكية: وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.
- البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.
- البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة[2].

كما هو معلوم بأن هناك علاقة تبادلية بين المستوى التعليمي والبطالة فكلما ارتفع المستوى التعليمي انخفضت معدلات البطالة، إذ كانت هناك مواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، لذا فإن للتعليم دور كبير في تأهيل القوى العاملة لتصبح أكثر فاعلية وانتاجية وكذلك مواءمة لسوق العمل وبالتالي إمداد قطاعات الاقتصاد المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات بالأيدي العاملة الماهرة ومن ثم تحقيق الهدف منه في الوصول لمعدلات البطالة إلى أدناها.إن للتعليم دوراً في تأهيل القوى العاملة ومن ثم القضاء على البطالة، وبذات الوقت جعل رأس المال البشري أكثر انتاجية ومساهمة في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]يلاحظ ومن خلال البيانات الرسمية ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير للذين يحملون شهادة علمية أولية او عليا، من أعداد الخريجين في الدراسات الأولية والعليا، وهذا ما يؤكد على عدم التجانس والتوافق بين المخرجات التعليمية وسوق العمل.[4]إن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم التخطيط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهذا يعني ان المشكلة متبادلة في آن واحد تتطلب أن تكون المخرجات التعليمية متوافقة مع ما يطلبه سوق العمل، وكذلك على سوق العمل توفير وتجديد المهارات المطلوبة لغرض استيعاب تلك المخرجات التعليمية لمعالجة مشكلة البطالة التعليمية، ومن الملاحظ فإن معدلات البطالة التعليمية موجودة في أغلب التخصصات كالحاسبات والقانون والإدارة وغيرها، وتنخفض في بعض التخصصات الطبية، وهذا لا يعكس طلبها من قبل سوق العمل عكس تلك التخصصات ولكنها ملزمة بالتعيين المركزي، كالأطباء والصيادلة. وقد يكون هذا سبب آخر لعدم توازن مخرجات هذه التخصصات مع حاجة سوق العمل وبالتالي فائض أو نقص فيها.وبما أن البطالة تصيب الفئة العمرية الشابة (النشيطون اقتصادياً) والذين لديهم الرغبة والقدرة إلى الدخول إلى سوق العمل، لاسيما ونحن نتحدث عن بطالة المتعلمين، وهذا ما يمثله هدر كبير في الموارد البشرية التي تعد الأساس في التقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية لذا لابد من أن تكون تلك المخرجات التعليمية مؤهلة ومدربة بما يتوافق مع سوق العمل، مع الالتزام بتوفير المشاريع الإنتاجية والاستثمارية وتفعيل دور القطاع الخاص لاستيعاب تلك الأعداد وأن يكون الدخول إلى سوق العمل قائم على أساس الانتاجية وما يحمله الشخص من مؤهلات وتدريب يلائم ذلك التخصص الموجود في سوق العمل، لغرض الوصول إلى تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وبما يضمن خفض معدلات البطالة ومن ثم الهدف الأسمى تحقيق التنمية والاستثمار الأمثل للمورد البشري.البطالة هي وجود أناس لا يوجد لديهم عمل ولا يعملون ولا ينتجون، والبطالة أنواع، البطالة السافرة القسرية بوجود قطاع من المجتمع لا يجد عملاً، والبطالة الاختيارية بوجود أناس عاطلين عن العمل برغبتهم، وهناك بطالة مقنعة بوجود أناس يجدون عملاً ويعملون ولكنهم لا ينتجون على الرغم من أنهم يتقاضون رواتب وأجوراً.وتوجد في عالمنا العربي النماذج الثلاثة، ولم تعد تقتصر على الدول الفقيرة بل الغنية كذلك، ومنها دول الخليج العربية. المشكلة الآن ليست في تلك الأنواع من البطالة بل استجدت بطالة جديدة اسمها بطالة المتعلمين فهناك أعداد كبيرة فمن يحملون شهادات من التعليم العام والجامعي لا يجدون وظائف لهم أو مجالات عمل تستوعبهم.وهذه المشكلة تتفاقم وأصبحت هاجس الحكومات في دولنا، وكيف نواجه هذه الإشكالية في الحاضر والمستقبل؟

ينتشر التعليم الحكومي والخاص بأنواعه المختلفة اليوم في مجتمعاتنا العام والجامعي والفني والتطبيقي والعسكري، والباب مفتوحاً للشباب والشابات باعتباره حقا للجميع ونصت على ذلك دساتير وقوانين الدول. لقد زاد عدد السكان.[5]وزاد عدد الراغبين في التعليم من الجنسين فزاد عدد المدارس والمعاهد والجامعات، وأصبح في المتوسط ثلث سكان شعوبنا طلبة، ومن ثم أصبحت مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا تخرج عشرات ومئات الآلاف وجميع هؤلاء دخلوا التعليم حتى ينالوا مؤهلات علمية ليجدوا وظائف في سوق العمل ويدخلوا قوة العمل.في الوقت الذي كانت فيه دولنا تتطلع إلى المتعلمين على أساس أنهم النخبة المؤهلة قبل خمسين عاماً، أصبح الجيل الحالي كله متعلماً وفي الوقت الذي كان المتعلمون قبل عقود يجدون وظائف ميسرة أصبحت صعبة وغير متوفرة في وقتنا الحاضر.ولما كانت ولا تزال سياسات دولنا بأن التعليم مفتوحاً للجميع وأن حكوماتنا عليها أن توفر العمل للمتعلمين، وأن مخرجات العمل أكثر من حاجة سوق العمل فإن دولنا تواجه مشكلة حقيقية عليها أن تبحث في أسبابها وآثارها والحلول الواجب توفرها لمواجهة هذا النوع الجديد من البطالة، التي هي بطالة المتعلمين.واعتقدت بعض الحكومات بأن تشجيع الهجرة ربما هي حل لجزء كبير من مخرجات التعليم لديها لكن هذا ليس حلاً جذرياً وأساسياً لهذه المشكلة بل مسكناً لجزء منها. لذلك تبقى هذه القضية ضمن القضايا الأساسية التي تواجه مجتمعاتنا، ويجب التحرك لدراستها واتخاذ إجراءات وقرارات استراتيجية ضمن أولويات برامج دولنا وبخاصة في دول الخليج العربي .[6]

حيث مجالات العمل محدودة بقطاعات معينة، شؤون النفط والخدمات والوظيفة الحكومية والشركات التجارية في سوق محدودة بكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لماذا نقول دراسة الظاهرة لأنه يترتب عليها آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية. فهؤلاء المتعلمون قد تعلموا بهدف إيجاد عمل وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي يجدون أنفسهم بدون عمل وان فرص العمل أمامهم تضيق في ظل المنافسة في مجال العمل ومعايير اختيار الأفضل في الوقت الذي لم نقدم فيه تعليماً أفضل حصل عليه أولئك المتعلمون.[7]ثم ألا ندرك أن مشكلة كهذه سيكون لها كذلك آثار سياسية فهؤلاء متعلمون وأعدادهم كبيرة، ويمثلون قطاع الشباب في المجتمع، ويمكن أن يكونوا قوة ضاغطة سياسياً فتصبح أوضاعنا بين فكي كماشة، البطالة التقليدية لغير المؤهلين بكل أنواعها، وبطالة المتعلمين عندها يمكن أن نثير السؤال التالي: لماذا التعليم، ولماذا هو مفتوح للجميع مادام سوق العمل غير قادر على استيعاب مخرجات التعليم؟إن المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم العربي هي مرحلة تحتاج إلى المتعلمين من أبنائها كونه جزءاً من العالم الثالث النامي والمتخلف، وقد يبدو التناقض واضحاً بين الحاجة إلى المتعلمين وبطالة المتعلمين لكن يبدو أن هناك أزمة إدارة وتخطيط تعيشها الدول العربية. كيف نفهم أن دولاً عربية لديها أعداد كبيرة من المتعلمين في الوقت الذي تستورد أعداداً كبيره من المتعلمين !وكيف نفهم أن حكوماتنا تشجع التعليم في كل مراحله وتدعمه وتفتقر بلداننا إلى مجالات العمل الكافية لاستيعاب مخرجات التعليم لديها! وكيف نفهم أن حاجة بلداننا كدول نامية إلى المتعلمين في الوقت الذي يهاجر المتعلمون من بلدانهم إلى الخارج ! هي أزمة بالفعل وأسبابها تكاد تكون معروفة سوء التخطيط والإدارة، والأزمات السياسية.ويطرح بعض الباحثين والخبراء العرب آراء مختلفة حول بطالة المتعلمين والحلول لها لكنها جميعاً في إطار الاقتراحات والآراء المختلفة والمتباينة وليست في نسق استراتيجي واحد سواء على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الإقليم كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.منهم من يعتقد بان الإصلاح الإداري والسياسي الطريق لحل هذه المشكلة وغيرها، ومنهم من يرى عدم وجود أزمة حقيقية وما يسمى بالأزمة في بطالة المتعلمين عابرة ومؤقتة وطبيعية، وطرف ثالث يعتقد بأن التركيز على التعليم النوعي لا الكمي هو الطريق لمواجهة بطالة المتعلمين.وآخرون يرون بأن مشاكلنا مزمنة، ومن الصعب أو من المستحيل مواجهة هذه الأزمة بحلول ناجحة ومضمونة مادامت ظروف بلداننا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأزماتها نرثها جيل عن جيل حتى قال بعضنا بأن أمتنا مأزومة مهزومة وستبقى كذلك وهذه العدمية بعينها.ويضيف البعض إلى بطالة المتعلمين بأنها وصلت إلى حملة الشهادات العليا مثل الماجستير والدكتوراه، بعض هؤلاء يواجهون مشكلة فعلية لأنهم التحقوا بجامعات ليست على مستوى علمي جيد، وحصلوا منها على تلك الشهادات برسائل غير علمية، ويريدون أن يدخلوا مجال العمل .[8]وليس لديهم المقدرة، وتورطوا في الالتحاق بتلك الجامعات لأنهم استسهلوا الدراسة فيها للحصول على الشهادة دون معرفة بأنه لم تعد جامعات ومعاهد بلدانهم تقبل كل من يحمل الشهادة بدون معايير صارمة تؤكد على النوعية وأن الشهادة وحدها لا تكفي.إن مستوى بعضهم ضعيفً ولا نريد أن ندخل في الكيفية التي حصل بعضهم على تلك الشهادات التي شاع أن بعضها قد اشتراها بالمال، ولا يعرف شيئاً عن المنهج العلمي ولا الثقافة العلمية.[9]ولا مجال التخصص ولا حتى اللغة الجيدة التي كتبت فيها الأطروحة وقد كثر عدد هؤلاء من دول الخليج العربي بحكم الإمكانيات المادية التي يملكونها، ولم نجد أحداً من هؤلاء مثلاً قد حصل على تلك الشهادات من هارفرد أو اكسفورد وإنما من جامعات العالم الثالث الضعيفة.ومن الطبيعي أن يكون عدد من أولئك ضمن بطالة المتعلمين هذا إذا كان معيار الحصول على الشهادة فقط هو معيار الإنسان المتعلم. إننا أمام ظاهرة بطالة المتعلمين، وقد دخلت أجندة دولنا كمشكلة تحتاج إلى التفكير في مواجهتها ولا شك هي مشكلة الحاضر والمستقبل.

المبحث الثاني بطالة الخريجين في العراق.. الأسباب والمعالجات

لقد أولت الكثير من دول العالم اهتماماً استثنائياً بالتعليم، كونه حقاً انسانياً اولاً، ولكي تجعل من خريجي جامعاتها ومعاهدها أكثر قدرة على التكيف مع المتطلبات والتطورات الجديدة في سوق العمل ثانياً. وانطلاقاً من كون الشهادة الجامعية تعد الضمان الأكيد للحصول على وظيفة حكومية، فقد سعى الكثير من الطلبة للحصول على هذه الشهادة، لانها بحد ذاتها كافية لتخليص الخريجين من شرك البطالة، نظراً لما يوفره التعليم من فرصة جيدة للعمل ولما يقدمه من حصيلة علمية ومشروعية تمنح صاحبها حق العمل بتميز وجدارة.[10] واذا كان عقد السبعينيات من القرن الماضي، قد مثل بيئة ملائمة في العراق لتوفر فرص العمل سواء أكان ذلك لحملة الشهادات بمختلف مستوياتها أم لغيرهم. فان العقدين اللذين تلياه، لم يكونا كذلك، وحتى بداية العقد الجديد من الالفية الثالثة (بعد حرب ٢٠٠٣)، بعد ان تضافرت مجموعة من الاسباب والعوامل الداخلية والخارجية مع بعضها لتفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي وفي اطارها بطالة الخريجين. ويمكن تحديد أسباب بطالة الخريجين خاصة بالنحو الآتي:.

١. تخلي الدولة في عقد التسعينيات عن اعتماد سياساتها السابقة المتمثلة بتوظيف الخريجين، بعد ان كانت توظف الكثيرين منهم باسلوب التعيين المركزي وحسب حاجة مؤسساتها المختلفة، أو انها كانت توفر هذه الفرص أمام من يريد منهم التعيين.

٢. عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب اعداد الخريجين، أو خلق فرص العمل الملائمة التي تتناسب مع تخصصاتهم العلمية.

٣. عزوف الشباب عن التعليم المهني أو التقني، ورغبتهم في التعليم التقليدي في التخصصات الانسانية (التربية، الاداب مثلاً) مما يظهر تضخم اعدادهم في هذه المجالات وانخفاض اعدادهم في المجالات الأخرى.

٤. وجود ضعف في خطة القبول المركزي التي تتبعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مما يؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل، أو خطط التنمية المعتمدة من قبل الدولة.

٥. شيوع بعض العادات والتقاليد بين الناس، تنصرف إلى التركيز على أهمية التدريس مثلاً باعتباره مهنة محترمة في المجتمع . لاسيما بالنسبة للاناث . وهذا يعني ان العائلة العراقية تمارس ضغوطاً على ابنائها للتأثير في توجهاتهم العلمية.

٦. شيوع الأمية المهنية أو الميدانية التي يعانيها عدد كبير من الخريجين التي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة لاسباب عدة، منها: اهمال أو كسل الطالب، عدم قناعته باختصاصه العلمي أو بجدوى تعلمه، ضعف في استيعاب المناهج التعليمية أما لصعوبتها أما لكونها روتينية وتقليدية أو عدم رغبته في دراستها.

٧. وقد تكون فرصة العمل متوفرة، ولكن الخريجين يرفضونها لاعتقادهم بعدم ملاءمتها تطلعاتهم، سواء من حيث الاختصاص، أم من حيث مكانتهم الاعتبارية في المجتمع.[11]

٨. ضعف الرغبة في التعيين، جراء ارتفاع معدلات التضخم وتآكل قيمة الاجور والرواتب الحقيقية مما يجعلها لا تلبي الحاجات الأساسية للموظف وعائلته.

٩. توقف معظم المشاريع والمصانع عن الانتاج بعد عام ٢٠٠٣، سواء أكان هذا في القطاع العام أم القطاع الخاص، نظراً لسوء الحالة الأمنية وعدم توفر الطاقة الكهربائية بانتظام.

١٠. السياسات الحكومية التي اعتمدت بعد الحرب عام ٢٠٠٣ مباشرة، التي تضمنت ايقاف التعيينات في دوائر الدولة وعدم توفرالتخصيصات المالية الكافية لخلق فرص العمل الجديدة. من المؤسف انه لاتوجد تقديرات حقيقية بشأن حجم بطالة الخريجين، بل في أغلب البيانات ترد تقديراتها ضمن بطالة المتعلمين والشباب بشكل عام التي قدرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا بـ (٩٠٪)، وقد تزايدت اعداد الخريجين من الجامعات والكليات التقنية والاهلية من (٣٠٦٦٦) ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤، إلى (٧٤٦٨٨) ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وهذه الاعداد المتزايدة جاءت نتيجة استحداث جامعات جديدة في عدد من المحافظات وكذلك استحداث الكليات التقنية والاهلية، ناهيك عن تزايد اعداد الخريجين من المعاهد التقنية التي لم تدخل اعدادهم ضمن البيانات المذكورة انفاً، وفي حالة عدم توفر فرص العمل لهؤلاء الخريجين واستثمار امكاناتهم العلمية فلنا ان نتصور كم من فرص التنمية والتقدم سيتم اهدارها عنوة، كما ان هذا الواقع قد يعبر عن حالة عدم التوافق بين المكتسبات من المهارات النوعية وبناء المعرفة واحتياجات سوق العمل، نتيجة تركز النظام التعليمي على الكم بدرجة اكبر من اهتمامه بنوعية التعليم، وهذا ما قد يترك السلبية على الانتاجية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة في القطاعين العام والخاص. ان معالجة هذه المشكلة تُعد اليوم ضرورة تؤكدها طبيعة المتغيرات الجديدة في العراق بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية من أجل اعادة الاعمار والنهوض بالاقتصاد والقضاء على ظاهرة الفقر وما تتركه من انعكاسات على المجتمع. وفي سبيل معالجة هذه المشكلة نرى الآتي:.

١. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها لكونها من المشاريع كثيفة العمل التي اثبتت تجربة تنمية هذه المشاريع في عدد من دول العالم انها من الممكن ان تساهم فعلياً في امتصاص جزء كبير من البطالة.

٢. العمل على تحديث المناهج التعليمية وجعلها أكثر مواكبة للتطورات العلمية المستجدة، وبما يضمن تأهيل الخريجين من الناحيتين العلمية والعملية.[12]

٣. استحداث برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة مثل التعليم العالي والبحث العلمي والتخطيط والتعاون الانمائي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لخلق فرص العمل التي تتناسب ومؤهلات الخريجين في القطاعين العام والخاص، مع عدم تناسي الدور الذي قامت به كل من وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في هذا المجال.

٤. مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل وبما يؤدي إلى تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان تنمية القدرات البشرية لدعم التنمية البشرية المستدامة من خلال اعادة النظر بخطة القبول المركزي.

٥. اعادة النظر بسلم الرواتب والاجور الحقيقية بين وقت وآخر بما يشجع على التوظيف وامكانية تلبية متطلبات العائلة العراقية.

٦. الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل.

٧. دعم القطاع الخاص والاهتمام بالتشريعات التي تلزم هذا القطاع بالضمانات الاجتماعية والمادية تجاه العاملين فيه من أجل خلق المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني.

٨. تحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم من خلال محاربة الفساد والممارسات الادارية البيروقراطية، وتوزيع الموارد المالية بتنسيق أفضل بما يخدم الانفاق على التعليم والاستثمار فيه أكثر من الانفاق على الجوانب الادارية.

٩. العمل على تحسين المناخ الاستثماري وخلق بيئة استثمارية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية من خلال منحها الفرصة في مشاريع اعمار العراق وغيرها من أجل خلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية.[13]

المبحث الثالث تحليل مؤشرات بطالة الخريجين في العراق بعد عام ٢٠٠٣

كشفت وزارة التخطيط عن إحصائية رسمية بأعداد السكان ونسب العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص، فيما حددت المحافظات الأكثر نسبة للبطالة.وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة الأنباء العراقية (واع): إنَّ "عدد سكان العراق لغاية نهاية ٢٠٢١ بحسب التقديرات تجاوز الـ٤١ مليون نسمة"، متوقعاً أنْ "يبلغ عدد السكان للعام ٢٠٢٢ (٤٢)مليون نسمة".[14]وأضاف أنه "لغاية العام ٢٠٣٠، فإن عدد السكان سيصل بحسب توقعاتنا إلى ٥٠ مليون نسمة"، مشيراً إلى إن "هذه التوقعات تأتي في وقت لا يوجد فيه إحصاء عام للسكان".وتابع أن "السكان النشطين اقتصاديا بعمر ١٥ سنة فأكثر يمثلون ٦٤ بالمئة، وهذا يعطي صورة بأن المجتمع شاب"، موضحاً، أنه "من هذه النسبة هناك ٥٠.٣ هم من الذكور، و٤٩.٧ من الإناث".وبين أن "فئة الشباب من عمر ١٥ –٢٤ سنة يشكلون ٢١ بالمئة، أما من عمر ٢٥ فأكثر يشكلون ٤٣ بالمئة من اجمالي السكان في العراق"، لافتاً إلى أن "تقديرات القوى العاملة النشطين اقتصادياً يبلغ ما يقارب من ٤٣.٥ بالمئة وهم اكثر من ١٠ ملايين نسمة"، موضحاً، أن "مشاركة النساء للقوى العاملة لايتجاوز ١١ بالمئة مقابل ٦٨ بالمئة من الذكور".[15]وذكر، أن "عدد العاملين ٩ ملايين شخص يشكلون ٨٤ بالمئة من اجمالي القوى العاملة"، لافتاً إلى أنَّ "نسبة العمالة للسكان تصل إلى ٣٣ بالمئة اي ثلث السكان هم في سن العمل".وعلى مستوى فروع النشاط الاقتصادي، أكد الهنداوي أن "أعلى ثلاثة أنشطة هي: البناء والتشييد بنسبة ١٦.٣ بالمئة والادارة العامة والدفاع بنسبة ١٦ بالمئة وتجارة الجملة والمفرد بنسبة ١٤ بالمئة"، موضحاً، أنَّ "٧٣ بالمئة من النساء يملن الى العمل في نشاط الخدمات، فيما يهيمن الذكور على أربع مهن وهي البناء والخدمات والحماية وسائقو السيارات والشاحنات، الا ان النساء يهيمنن في المقابل على التعليم بمختلف مراحله وصناعة الملابس".واكد الهنداوي أن "نسبة العاملين في القطاع الحكومي ٣٨ بالمئة مقابل ٦٢ بالمئة يعملون في القطاع الخاص بكل تفصيلاته"، لافتاً الى أن "هناك ٩ بالمئة من اجمالي عمالة الشباب يعملون في وظائف أقل من مستوى مهاراتهم، وهناك ٣٧ بالمئة من الشباب غير متعلمين أو عاملين ولا متدربين".وبشأن نسبة البطالة، ذكر أن "معدل البطالة في العراق لسنة ٢٠٢١ وصل الى ١٦.٥ بالمئة وهو مرتفع عما كان عليه قبل ٢٠٢٠، وبين الشباب من ١٥ الى ٢٤ سنة وصل الى ٣٦ بالمئة اما الأعمار فوق ٢٥ سنة منخفض، البطالة بينهم ١١ بالمئة وهناك بطالة طويلة الامد الذين يبحثون عن عمل يشكلون ٥ بالمئة"، مضيفا ان "السكان خارج القوى العاملة ٦٠.٥ بالمئة من اجمالي الافراد بسن ١٥ سنة فأكثر بنسبة ١٦ مليون شخص هم خارج القوى العاملة من اجمالي الافراد".واكد ان "المحافظات الاكبر نسبة للبطالة هي نينوى بنسبة ٣٣ بالمئة تلتها المثنى ٢٧ بالمئة ومن ثم ذي قار بنسبة ٢٦ بالمئة والبصرة بنسبة ٢٢ بالمئة.

المحور الاول : تحليل مؤشرات بطالة الخريجين في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تفاقمت مشكلة البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وعجزت الحكومات العراقية المتعاقبة عن ايجاد الحلول المناسبة لها، فالبطالة في العراق تمثل اختلالا في منظومة الامن البشري وهو مفهوم طرح ضمن ادبيات الامم المتحدة عام ١٩٩٤ والمقصود به (سلامة الناس من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والاضطهاد والفقر والحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في نمط الحياة اليومي سواء في البيت او في العمل او في مجتمعات محلية. وهذه التهديدات يمكن ان تؤثر في جميع مستويات الدخل والتنمية لأي بلد (د. عيادة ، ٢٠١٢، ص ٩١ ، وبطالة الخريجين ليست ظاهرة مستجدة بل هي من مخلفات المرحلة السابقة وما شهدته من تدمير للبنى التحتية وهجرة الكفاءات الى الخارج وعزوفها عن العمل في القطاع العام بسبب انخفاض الاجور والرواتب فضلا عن المضايقات الامنية لأصحاب الراي الشائعة،[16]وقد يرجع ذلك في جزء منه الى عدم تنفيذ الخطط الموضوعة للقوى العاملة بكفاءة وعدم التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل. ومما زاد في الأمر سوءا التوسع في الجامعات الأهلية على وفق المعايير التجارية مما انعكس سلبا على نوعية المخرجات المتزايدة باستمرار حتى ضاق بها سوق العمل ولم يتمكن من امتصاصها بمعدلات مقبولة. ويمكن القول ايضا ان تعثر مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لحقبة طويلة من الزمن أثر في تفاقم هذه المشكلة اذ اضحت امكانية استقطابه للخريجين ضعيفة عكس ما هو قائم في البلدان المتقدمة، ويمكن تحليل هذه الظاهرة عبر دراسة المؤشرات الآتية: اولا، بطالة الشباب من فئة ١٥.٤٥ سنة: ظهرت بطالة هذه الفئة العمرية نتيجة لعدة اسباب من اهمها :

- تفاقم الاختلال في الهيكل الانتاجي بسبب تدني مستويات الانتاج الرئيسية خاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية اضافة على تندي مستويات انتاج الانشطة الخدمية .
- تغير انماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل.
- تطور المهارات المطلوبة في سوق العمل بوتيرة أسرع من تطور نظام التعليم والذي ادى الى اختلال العلاقة بين الكفاءات المطلوبة في سوق العمل ومخرجات التعليم العالي.
- شيوع الاعمال الارهابية والتخريبية بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى تعطيل معظم الانشطة الاقتصادية واستشهاد الكثير من العاملين .
- تردي المناخ الاستثماري في العراق، اذ لم يعد مشجعا للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء.
- تغير المسار الاستثماري للقطاع الحكومي بسبب غياب الخطط المناسبة.
- التفريط بمعظم التخصيصات الاستثمارية وانفاقها في مشروعات غير مجدية أو وهمية بسبب استشراء الفساد المالي والاداري .[17]

نلاحظ من بيانات الجدول ادناه ان معدل البطالة بلغ (٩٦٢٦.٨) عام ٢٠٠٤ (٢٩.٤٪) ذكور و(١٥٪) اناث، ثم انخفض إلى (١٧.٥٪) عام ٢٠٠٦ ، (٢٣.١٦٪) ذكور واناث على التوالي، والى (١٥.٣٤٪) عام ٢٠٠٨ (١٤%) ذكور و (٢٠٪) اناث على وفق مسوح التشغيل والبطالة عام (٢٠٠٣–٢٠٠٨) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة والبرامج الإصلاحية بعد عام ٢٠٠٥ والتي تهدف الى زيادة اعداد العاملين في اجهزة ودوائر الدولة بشكل عام والاجهزة الأمنية بشكل خاص، واستمر المعدل بالانخفاض حتى بلغ ١١.٩٪) و (١٢.١٪) عامي ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ على التوالي ثم عاود الارتفاع حتى بلغ (١٣.٨٪) عام ٢٠١٧ و (١٤.٥٪) عام ٢٠١٨. وقد يرجع هذا الارتفاع على سوء الادارة وتفشي الفاسد وما شهدته تلك الفترة من ايقاف الكثير من المشاريع والفعاليات الاقتصادية مما . انعكس سلبا على واقع سوق العمل في العراق، اما من الناحية البيئية فتلاحظ انخفاض معدل البطالة في ٢٠١٤ الحضر من (٣٠) عام ٢٠٠٣ الى (١٤.٩٪) عام ٢٠١٠ والى (١١.٩) (١١.٥٪) عامي و ٢٠١٥ على التوالي، اما في الريف فقد انخفض ايضا من (٢٥.٤٪) عام ٢٠٠٣ الى (١٣.٢٪) عام ٢٠١٠ والى (٧.٣٪)، (٨.٨٪) عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي، وذلك لالتحاق أكثر الفئات الشابة في وزات الدفاع والداخلية مما خفض نسبتها في الريف. فضلا عن اعمال اعادة الاعمار التي استوعبت عددا مـ العاملين وتشغيل أعداد كبيرة في المشاريع الخدمية. كما هو موضح في جدول (٢).[18]

الجدول (1) معدلات البطالة للفئة العمرية (15-45) في العراق للمدة (2004-2018) (%)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
2004	26.8	2012	11.9
2005	17.97	2013	12.1
2006	17.5	2014	10.6
2007	11.7	2015	13.2
2008	15.34	2016	10.8
2009	14	2017	13.8
2010	12	2018	14.5
2011	8.3		

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجية المعلومات، مسوح التشغيل والبطالة

جدول (2) معدلات البطالة حسب الجنس والبيئة

السنوات	بطالة الحضر			بطالة الريف		
	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الاناث	معدل البطالة الاجمالي	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الاناث	معدل البطالة الاجمالي
2003	31.1	22.3	30	28.9	6.7	25.4
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7
2005	18.6	22.7	19.3	20.2	2.6	16.9
2006	19.7	37.3	22.9	15	8	13.2
2008	13.7	25	15.2	15.2	8.4	13.4
2009	11.2	24.7	15.4	14.8	4.2	13.6
2010	13.0	24.9	14.9	13.3	4.1	13.2
2011	17.0	27.0	13.0	7.8	7.7	8.2
2012	10.6	28.2	13.3	8.4	8.5	8.4
2013	9.2	26.6	12.4	7.1	9.1	8.2
2014	9.3	25.4	11.9	6.9	9.9	7.3
2015	8.5	22.2	11.5	7.1	12.9	8.8

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى المصادر التالية :

1.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، مسوح التشغيل والبطالة (2003-2008) باستثناء اقليم كردستان ومسوح الأسرة 2012 و 2014.

2.جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2010-2014) .

3.جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012: 113.

4.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق 2011: 112.

5.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013) ما عدا المناطق الساخنة (نينوى، صلاح الدين، الأنبار، كركوك).

6.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح خارطة الفقر عام 2013.

7.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأمن الغذائي، 2016 .

ثانيا : بطالة الخرجين بحسب التحصيل العلمي: تعد البطالة في صفوف الخريجين من أهم المؤشرات الدالة على وجود الاختلالات البنيوية في الاقتصاد والتي تنعكس على سوق العمل بشكل مباشر،[19] وقد تفاوتت نسب البطالة للخريجين في العراق على وفق تخصصاتهم ومستوى شهاداتهم كما هو موضح في الجدول ادناه:[20]

الجدول (3) معدل بطالة الخريجين بحسب التحصيل العلمي في العراق لسنوات مختارة (%)

السنوات	التحصيل الدراسي				
	الدبلوم	البكالوريوس	الدبلوم عالي	الماجستير	الدكتوراه
2003	9.6	12.4	0.47	-	-
2004	10.6	11.5	0.12	0.29	0.02
2005	11.9	12.4	0.08	0.28	0.01
2006	15.4	19.7	6.6	4.8	0.3
2007	9.8	13.8	6.5	3.9	0.1
2008	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7
2012	13.0	14.8	7.8	16.2	11.9
2014	10.1	15.9	9.8	15.2	10.6
2016	10.7	16.6	8.4	14.3	10.8
معدل النمو السنوي المركب	1.2	3.3	37.8	62.8	119.6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات احصائية لسنوات متعددة.

من الجدول اعلاه نلاحظ:

١. زيادة معدلات البطالة لجميع الخريجين بمعدلات عالية نسبيا اعتبارا من ٢٠١٢ حيث بلغت في ٢٠١٦ النسب التالية: (١٠.٧٪) للدبلوم ، (١٦.٦٪) للبكالوريوس (٨.٤٪) للدبلوم العالي (١٤.٣%) للماجستير، (١٠.٨٪) للدكتوراه وبمعدل نمو سنوي بلغ (١.٢٪) للدبلوم و (٣.٣٪) للبكالوريوس و (٣٧.٨٪) للدبلوم العالي للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) و (٦٢.٨٪) للماجستير و (١١٩.٦٪) للدكتوراه للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) وذلك يعود الى ضعف القاعدة الانتاجية القادرة على استيعاب هؤلاء الخريجين واقتصار مجالات تشغيلهم على الدوائر الاكاديمية والتي ضاقت بموظفيها كالجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية فضلا عن عدم الاهتمام بمراكز البحوث لا بل اهمالها وعدها مجالا ثانويا غير ضروري لتطور الاقتصاد وتنمية المجتمع.[21]

٢. يلاحظ ارتفاع البطالة بمعدلات عالية لحملة الشهادات العليا، فمعدل البطالة بالنسبة لحاملي شهادة الدبلوم العالي ارتفع من (٠.٤٪) عام ٢٠٠٣ الى (٨.٤٪) عام ٢٠١٦، أما بالنسبة لحاملي شهادة الماجستير فارتفع معدل البطالة من (٠.٢٩٪) الى (١٤.٣٪)، ومن (٠.٠٢٪) الى (١٠.٨٪) بالنسبة لحملة شهادة الدكتوراه للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦) . هذا وقد صنفت المخرجات التعليمية الجامعية في العراق من ناحية إمكانية الحصول على العمل الى ثلاث اصناف هي ام . بيداء ٢٠١٨ ، ص٢٣٤

- الاول: المخرجات التي تكون الدولة ملزمة بتعيينها مركزيا كونها تمثل حاجة ضروري كالاختصاصات الطبية.
- الثاني: المخرجات التي تعد جزءاً من الحاجة الدائمة لاستمرار النشاط الحكومي كالاختصاصات الهندسية.
- الثالث: المخرجات المهمشة التي لا تلتزم الدولة بتعيينها بسبب تخصصاتها التي قد لا تتلاءم متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار مما يدفع افرادها للعمل في بعض النشاطات الهامشية

التوزيعية، وغالبية مخرجات الصنف الثالث هم من المتخصصين بالعلوم الانسانية والذين يمثلون الأغلب الأعم من الخريجين في العراق الأمر الذي ولد حالة من عدم التوازن بين حاجة سوق العمل من مخرجات التعليم الجامعي والفائض من الخريجين.

ثالثا – تحليل اثر الانفاق الحكومي على التعليم وتوجهات سوق العمل : يُعد التعليم واحدا من مرتكزات التنمية ونتيجة من نتائجها في الوقت نفسه ، فهو يتطور نوعيا ويتسع كميا تناغما مع تعاقب مراحلها المترابطة لذلك يعتبر نوعا من الاستثمار طويل الاجل، ويمكن التعرف على العلاقة بين الانفاق على التعليم وتطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال الشكل البياني ادناه :[22]

الشكل (1) نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2018) (%) (%100=2007)

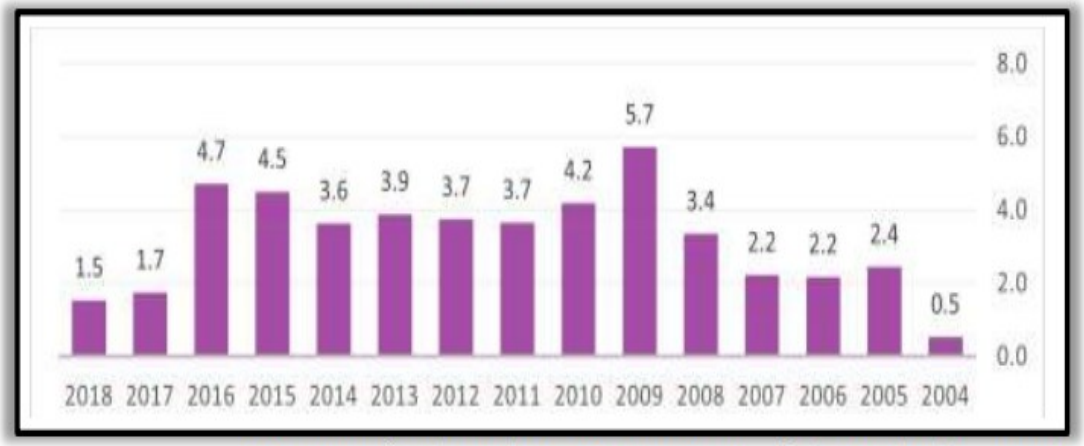

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متعددة.
- البنك الدولي، الاحصائيات، سنوات متنوعة.

يتضح من الشكل (١) ان قيم المؤشر جاءت متذبذبة وغير مستقرة طيلة مدة الدراسة بسبب تقلب الايرادات النفطية التي تلقي بظلالها على تخصيصات الموازنة الحكومية وأولوياتها فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات الخارجية والتي تقضي إلى عشوائية مسار اغلب المتغيرات الاقتصادية في اقتصاد هش مثل الاقتصاد العراقي. لقد بلغت اعلى قيمة للمؤشر (٥.٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٩ وان هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه، وان ادنى مستوى للمؤشر كان في عام ٢٠٠٤ اذ بلغ (٠.٥٪)، وعلى الرغم من التقلب الكبير في قيم المؤشر استوقفتنا حقيقتان هما: الأولى ان مقدار قيم المؤشر محدودة جدا مما يعني ضعف اهتمام صانع القرار بكفاءة ادارة الموارد البشرية، والثانية ان اغلب الانفاق الحكومي على التعليم في الواقع هو استهلاكياً وليس استثماريا، فلو قارنا بين التخصيصات المالية لقطاع التعليم في العراق مع دول اخرى لتبين لنا ان ما تخصصه الحكومة العراقية من نفقات للقطاع التعليمي يبقى متدنيا. كما هو مبين في الجدول ادناه والشكل البياني الملحق به:[23]

جدول (4) الإنفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة للمدة من (2006 – 2015)

الدولة	نسبة الانفاق على قطاع التعليم %	الدولة	نسبة الانفاق على قطاع التعليم %
تونس	6.9	البحرين	5.9
البرازيل	6.9	اليمن	5.2
السعودية	5.6	ايران	6.9
الارجنتين	5.9	العراق	4.5
المغرب	5.6		

Source: http:// data .al bankaldawli.org/ indicator / SE.XPD.TOTAL GB .ZS /countries.

شكل(2) الانفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة للمدة من (2006 – 2015)

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى بيانات الجدول(4)

نلاحظ من البيانات اعلاه ان ادنى نسبة اتفاق على التعليم هي ما يخصصه العراق للتعليم وبواقع (٤.٥%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي اقل من النسبة التي تخصصها دولة فقيرة ومثقلة بالمشكلات مثل اليمن وبواقع (٥.٢٪) [24]رابعا: حصة الطالب من الانفاق على التعليم العالي:- وتؤكد البيانات الاحصائية على أن الانفاق على قطاع التعليم اخذ بالتزايد خلال المدة (٢٠٠٤) – (٢٠١٧) بالرغم من وجود تذبذب في بعض السنوات الا ان حصة الطالب من هذا الانفاق بلغت عام ٢٠٠٤ (٥.١٠١٤١٦) مليار ديناراً ارتفعت الى (١٢.٧٣٤٩٦١) ملياراً عام ٢٠٠٨ حتى بلغت اعلى مقدار لها (١٧.٧٠٢١٦٩) عام ٢٠١٧. ان التذبذب الملحوظ في حصة الطالب من الانفاق يعود إلى تزايد اعداد الطلبة مقابل تراجع تخصيصات التعليم العالي كما هو موضح في الجدول (٥).

جدول (5) نصيب الطالب من الانفاق الحكومي على قطاع التعليم في العراق للمدة (2004 – 2017)

السنة	اعداد الطلاب	الانفاق على التعليم (مليون دينار)	نصيب الطالب من الانفاق على التعليم(مليون دينار)	معدل نمو نصيب الطالب من الانفاق على التعليم %
2004	353355	1,802,610.9	5.101416	-
2005	357785	1,472,788.2	4.116405	-19.3
2006	363202	2,051,914.3	5.649511	37.2
2007	377630	2,728,653.1	7.225731	27.9
2008	388159	4,943,189.8	12.734961	76.2
2009	418321	5,267,519.6	12.592051	-1.1
2010	473648	6,617,860.1	13.972106	10.9
2011	486600	9,300,539.0	19.113314	36.7
2012	547991	8,530,552.7	15.566957	-18.5
2013	614641	9,597,575.1	15.614928	0.3
2014	567800	9,683,126.8	17.053763	9.2
2015	594804	8,988,200.6	15.111197	-11.3
2016	636062	9,677,943.0	15.215408	0.6
2017	585990	10,373,294.1	17.702169	16.3

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
2. جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، بيانات احصائية لسنوات متعددة.

تلاحظ من الجدول اعلاه ان معدل نمو حصة الطالب من الاتفاق على التعليم بدا ساليا في عام ٢٠٠٥ بنسبة (١٩.٣-) ثم ارتفع في السنة التالية الى (٣٧.٢٪) عام ٢٠٠٦ واستمر بالارتفاع ليعود الى الانخفاض في سنة ٢٠٠٩ الى (١.١-) ، وهذا يمثل مفارقة غير محسوبة وذلك لان اسعار النفط ارتفعت في هذه السنة مما يؤكد عشوائية ادارة هذا القطاع المهم في الدولة العراقية، وظل الأمر خاضعا لمسار متذبذب حتى وصل الى (١٦.٣٪) في سنة ٢٠١٧. [25]خامسا، مؤشر معدلات العمالة الجامعية الى العمالة الكلية: من بيانات الجدول (٦) نلاحظ ارتفاع نسبة العاملين الجامعيين من العمالة الكلية حيث تراوحت بين (٣٦%) عام ٢٠٠٤ و (٥.٥٩٪) عام ٢٠١٦ ارتفعت الى (٦١.٥٪) عام ٢٠١٨.[26]

جدول (6)عدد العاملين الكلي والعاملين الجامعيين ونسبة هذه العمالة من حجم العمالة الكلي خلال المدة (2004-2018)

السنوات	عدد العاملين الكلي	إجمالي الايدي العاملة من حملة الشهادات الأعلى	نسبة%
2004/2003	1220798	439631	36.0
2005/2004	1222831	603421	49.3
2006/2005	1201035	641046	53.3
2007/2006	1181273	726975	61.5
2008/2007	1017920	778485	76.4
2009/2008	1344627	752119	42.5
2010/2009	1469044	816420	55.5
2011/2010	1471659	825696	56.1
2012/2011	1512231	865264	57.2
2013/2012	1566070	905149	57.7
2014/2013	1670512	982689	58.8
2015/2014	1688014	990994	58.7
2016/2015	1661094	989267	59.5
2017/2016	1534100	733099	47.7
2018/2017	1655386	1108862	61.5

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات :
1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، بيانات غير منشورة لواقع التشغيل في العراق لسنوات متعددة .
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بنك المعلومات، بيانات غير منشورة.

وعلى الرغم من وجود اعداداً كبيرة من العاملين ذوي الشهادة الجامعية (أولية عليا) داخل المؤسسات الحكومية الا ان هذه الاعداد والنسب تعد منخفضة اذ ما قورنت بنسب العاملين من اصحاب الشهادات الادنى ابتدائية ثانوية بالعكس من فرضية (شولتز(القائلة بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشخص زادت فرصته في الحصول على فرصة عمل، فعند ملاحظة بيانات الجدول (٧) يتبين أن نسب العاملين من حملة الشهادات الادنى بلغت (٥٢.٤٪) من مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٤ وصلت الى (٦٠.١٪) عام ٢٠٠٨ ومن ثم اخذت بالانخفاض تدريجيا خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٨).[27]

جدول (7) عدد العاملين الكلي والعاملين من ذوي الشهادة الادنى ونسبة هذه العمالة من حجم العمالة الكلي خلال المدة (2004-2018)

السنوات	عدد العاملين الكلي	إجمالي الايدي العاملة من حملة الشهادات الأدنى	نسبة%
2004/2003	1220798	640600	52.4
2005/2004	1222831	622533	50.9
2006/2005	1201035	615937	51.2
2007/2006	1181273	605736	51.3
2008/2007	1017920	612543	60.1
2009/2008	1344627	592508	44.0
2010/2009	1469044	652624	44.4
2011/2010	1471659	645963	43.8
2012/2011	1512231	646967	42.7
2013/2012	1566070	660921	42.2
2014/2013	1670512	687823	41.1
2015/2014	1688014	697020	41.2
2016/2015	1661094	671827	40.4
2017/2016	1534100	586408	38.2
2018/2017	1655386	636524	38.5

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات :
1.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، بيانات غير منشورة لواقع التشغيل في العراق لسنوات متعددة .
2.جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بنك المعلومات، بيانات غير منشورة.

خلاصة القول ان العراق يعاني من اختلال بنيوي ينصرف الى المحتوى النوعي للتعليم، فضلا عن التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية على مستوى المحافظات وبالنسبة للحضر والريف والذكور والاناث، بالإضافة الى العجز الكبير في البنى التحتية مما تسبب بتخلف التعليم في العراق عن الركب العالمي من حيث الابنية والتجهيزات التعليمية وسبل التواصل الحديثة والتفاعلية وتكييف البرامج الرائدة لتطوير المهارات القادرة على العمل في بيئات متنوعة. [28]سادسا : تكلفة الوحدات المتضررة في قطاعي التربية والتعليم: أن تقادم وتهالك البنى التحتية في قطاع التربية والتعليم وضعف البرامج التعليمية التفاعلية المطبقة في اغلب المدارس والمعاهد والكليات وانعدام التواصل مع المحيط العلمي العالمي اسهم في تراجع نوعية المخرجات التعليمية وعمق من ظاهرة بطالة الخريجين فالاختصاصات المطلوبة في سوق العمل من النوع المتسع افقيا وان اغلب الاختصاصات التي تسوقها الجامعات والمعاهد من النوع المتسع عموديا" مما احدث تقاطعا بين المتاح من مهارات والمطلوب فعلا.[29]

الجدول (8) تكلفة الوحدات المتضررة في قطاع التربية والتعليم بحسب المحافظات العراقية لعام 2018 (مليون دينار، %)

المحافظة	تكلفة الوحدات المتضررة	تكلفة الوحدات المتضررة %
نينوى	466222	42.47
كركوك	41256	3.76
ديالى	7762	0.71
الانبار	423021	38.53
بغداد	20272	1.85
بابل	8664	0.79
صلاح الدين	130635	11.90
الاجمالي	1097832	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح وتقييم الاضرار لسنة 2018، الجزء الثاني-مسح وتقييم الاضرار لسنة 2018 - الجزء الثاني-.

يتضح من الجدول (٨) ان محافظة نينوى كانت الأكثر تضررا من الأعمال الارهابية في قطاع التربية والتعليم وبنسبة قدرها (٤٢.٤٧) من التكاليف الاجمالية للأضرار والتي بلغت (٤٦٦٢٢٢) مليون دينار ثم تأتي بعدها محافظة الانبار بنسبة ضرر بلغت (٣٨.٥٣٪) من التكاليف الاجمالية للأضرار والتي بلغت (٤٢٣٠٢١) مليون دينار ثم محافظة صلاح الدين بنسبة بلغت (١١.٩٠٪) من التكاليف الاجمالية للأضرار والتي بلغت (١٣٠٦٣٥) مليون دينار.[30] كما ان محدودية الاستثمارات وتخلف بيئة الاعمال في العراق بسبب سوء الأوضاع السياسية والامنية تسبب بانخفاض كبير في الطلب على العمل مقابل ارتفاع كبير في العرض الأمر الذي تسبب بحدوث فجوة كبيرة جدا بينهما. الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- يعاني العراق من اختلال بنيوي ينصرف الى المحتوى النوعي للتعليم فضلا عن التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية على مستوى المحافظات وبالنسبة للحضر والريف والذكور والاناث

٢- ادى العجز الكبير في البنى التحتية الى تخلف التعليم في العراق عن الركب العالمي من حيث الابنية والتجهيزات التعليمية وسبل التواصل الحديثة والتفاعلية وتكييف البرامج الرائدة لتطوير المهارات القادرة على العمل في بيئات متنوعة. ٣- ان تقادم وتهالك البنى التحتية في قطاع التربية والتعليم وضعف البرامج التعليمية التفاعلية المطبقة في اغلب المدارس والمعاهد والكليات وانعدام التواصل مع المحيط العلمي العالمي اسهم في تراجع نوعية المخرجات التعليمية وعمق من ظاهرة بطالة الخريجين، فالاختصاصات المطلوبة

في سوق العمل من النوع المتسع افقيا وان اغلب الاختصاصات التي تسوقها الجامعات والمعاهد من النوع المتسع عموديا مما احدث تقاطعا بين المتاح من مهارات والمطلوب فعلا. ٤- لا يمكن المراهنة على الدور الحكومي لوحده في معالجة معضلة البطالة بصورة عامة وبطالة الخريجين خاصة لذلك لابد من توسيع دائرة النشاط الخاص في هذا المجال.[31]

المقترحات

١- اعادة النظر بالهيكل التنظيمي للتعليم العالي والتأكيد على نوعية المخرجات وتحديث المناهج والخطط العلمية لكي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل فلا يجوز ان يختل التوازن لصالح قطاعات التعليم الادبية والانسانية في عصر التكنولوجيا والعلوم التطبيقية.

٢- زيادة الانفاق الحكومي في مجال التعليم العالي لتطوير بنيته ومحتواه وتوسيع نطاقه ، نوعيا وكميا.

٣- تقييم سياسات التعليم في العراق من قبل لجان متخصصة وتشخيص السلبيات بشكل موضوعي واحداث تغيرات جذرية وايجاد حلول مناسبة لمشكلاته مع تشخيص احتياجات سوق العمل من المهارات والكفاءات.

٤- التوسع في التعليم العالي الأهلي وتطوير تخصصاته وفرض الرقابة العلمية على أداء مؤسساته.

المصادر

١- احمد العساف، محمود الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان ٢٠١٠

٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث النشرة السنوية، سنوات متعددة. ٣

٣- م. م بيداء رزاق حسين تباعد مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ (٢٠١٥)، مجلة الادارة والاقتصاد العدد (٢٨) ٢٠١٨

٤- تيري لين كارل مخاطر الدولية النفطية ، بغداد، اربيل بيروت – (٢٠٠٨)

٥- جوزيف شومبيتر، الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، ج ١ ، تعريب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر).

٦- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مسوح التشغيل والبطالة لسنوات مختلفة.

٧- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة مسوح التشغيل والبطالة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) باستثناء اقليم كردستان و مسوح الاسرة ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

٨- جمهورية العراق، وزارة التخطيط اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٢

٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح شبكة معرفة العراق ، ٢٠١١.

١٠- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤).

١١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية . الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩. (٢٠١٣) ما عدا المناطق الساخنة نينوى، صلاح الدين، الانبار، كركوك).

١٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الامن الغذائي ٢٠١٦

١٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات ٢٠١٣

١٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات احصائية لسنوات متعدد.

١٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة الحسابات القومية، سنوات متنوعة..

١٦- جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قسم الاحصاء والمعلوماتية بيانات احصائية لسنوات متعدد.

١٧- جمهورية العراق، وزارة التخطيط دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، بيانات واقع التشغيل لوزارات الدولة والجهات غير المرتبطة بوزارة في العراق السنوات

١٨- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بنك المعلومات بيانات غير منشورة. متعدد

١٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح وتقييم الاضرار لسنة ٢٠١٨

٢٠- حسام علي داوود مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر، ط١، عمان، ٢٠١٠

٢١- خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياني، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١ ، الاردن، ٢٠٠٩

٢٢- ريجارد استروب، جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون دار المريخ للنشر، ط١، الرياض، ١٩٩٩

٢٣- سامر علي عبد الهادي، واخرون مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، الاردن .٢٠١٢

٢٤- د. طارق عبد الرؤوف، محمد عامر البطالة (مفهومها – اسبابها – خصائصها اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر، ط١، القاهرة ٢٠١٧

٢٥- عبد الله عبد الرحمن البريدي التنمية المستدامة مدخل تكاملي المفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي ، العبيكان للنشر، ط ١ ، الرياض ، ٢٠١٥ ، ص ٢٠١.

٢٦- د. عيادة سعيد حسين البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٨) ٢٠١٢

٢٧- د. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعة –٢- للنشر، الاسكندرية ٢٠١٥

٢٨- منى طحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، ١٩٩٥

٢٩- محمد علي عرب التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة انجلو المصرية للنشر، القاهرة ٢٠١١.

٣٠- محمود حين الوادي، واخرون الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، ط١، الأردن، ٢٠٠٩

31- Hussmann and Anathors; surveys of economically active population, employment, unemployment and under employ, international labor office 1990.

32- 32- Robert Elucas, unemployment policy American Economic Association vol (168) 1978.

33- Roger wilkins, the extent and consequences of under employment in Australia, Melbourne institute working paper (no.16/04, August 2004)

34- John B.Taulo principles of Macroeconomic printed in the (u.s.a) 2004 35

35- Source: http://data.al bankaldawli.org/indicator/SE.XPD TOTAL GB ZS /countries.

٣٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤، ص ٣٣

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨، ص ١١٥

٣٧- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا –الاسكوا، تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، الاسكوا، نيويورك، ٢٠٠٩ (دراسة غير منشورة)

٣٨- السؤال ٨، في استمارة مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣. (غير منشورة)؛ السؤال ٧، في استمارة مسح التشغيل والبطالة (المرحلة الثانية) النصف الأول عام ٢٠٠٤ (غير منشورة). وجدير بالذكر السؤال نفسه ورد في استمارة التعداد السكاني لعام ١٩٩٧(غير منشورة).

٣٩- السؤال ٩، في استمارة مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٦

٤٠- انظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦، المصدر السابق، الملحق (٣)

٤١- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية، هامش (١) ، ص ١٣٤

٤٢- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا –الاسكوا، تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، الاسكوا، نيويورك، ٢٠٠٩

٤٣- انظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦، تموز/ ٢٠٠٧

٤٤- البيانات مأخوذة عن المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

٤٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤، ص ١٠

٤٦- انظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية (بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية)، السنة (١٨)، العدد (٣٨)، ربيع ٢٠٠٧، ص ١٠٤

٤٧- فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد- اربيل- بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٦-٣٧

٤٨- المصدر السابق، ص٣٧

٤٩- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، إعادة أعمار العراق، التقرير رقم ٣٠ للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، عمان/بغداد/بروكسل، ص١٦

٥٠- الهيئة الستراتيجية لإعادة الإعمار، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ص

٥١- كمال البصري، مشكلة ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الحكومية عام ٢٠٠٧، ندوة المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

٥٢- النسب محتسبة من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، جدول رقم (١٤/٥)

٥٣- طبقا لمنظمة العمل الدولية فان العمالة الناقص تعرف بأولئك الذين يعملون ولكن يرغبون في الحصول على مزيد من العمل أو نوع آخر من العمل، ويكون معدل ساعات عملهم أقل من ٢٣ ساعة أسبوعيا ويرغب في القيام بالمزيد من العمل.

هوامش البحث

[1]()برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤، ص ٣٣الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨، ص ١١٥

[2]()فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد- اربيل- بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٦-٣٧

[3]()د. عيادة سعيد حسين البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٨) ٢٠١٢

[4]() Hussmann and Anathors; surveys of economically active population, employment, unemployment and under employ, international labor office 1990.

[5]()Rogerwilkins, the extent and consequences of under employment in Australia, Melbourne institute working paper (no.16/04, August 2004)

[6]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات احصائية لسنوات متعدد

[7]()RobertElucas, unemployment policy American Economic Association vol (168) 1978.

[8]() John B.Taulo principles of Macroeconomic printed in the (u.s.a) 2004 35

[9]()م كمال البصري، مشكلة ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الحكومية عام ٢٠٠٧، ندوة المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

[10]()عبد الله عبد الرحمن البريدي التنمية المستدامة مدخل تكاملي المفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي ، العبيكان للنشر، ط ١ ، الرياض ، ٢٠١٥ ، ص201

[11]()د. عيادة سعيد حسين البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٨) ٢٠١٢

[12]()مد. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعة -٢- للنشر، الاسكندرية ٢٠١٥

[13] ()منى طحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، ١٩٩٥

[14]

[15] ()محمد علي عرب التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة انجلو المصرية للنشر، القاهرة ٢٠١١.

[16]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مسح الامن الغذائي ٢٠١٦

[17]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح وتقييم الاضرار لسنة ٢٠١٨

[18]()خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياني، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١ ، الاردن، ٢٠٠٩

[19]()سامر علي عبد الهادي، واخرون مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، الاردن .٢٠١٢.

[20]()ريجارد استروب، جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون دار المريخ للنشر، ط١، الرياض، ١٩٩٩

[21]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مسوح التشغيل والبطالة لسنوات مختلفة

[22]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، بيانات واقع التشغيل لوزارات الدولة والجهات غير المرتبطة بوزارة في العراق السنوات

[23]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة مسوح التشغيل والبطالة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) باستثناء اقليم كردستان و مسوح الاسرة ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

[24]()مجمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح شبكة معرفة العراق ، ٢٠١١.

[25]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية . الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩. (٢٠١٣) ما عدا المناطق الساخنة نينوى، صلاح الدين، الانبار، كركوك).

[26]()احمد العساف، محمود الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان ٢٠١٠

[27]()جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤).

[28] ()البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث النشرة السنوية، سنوات متعددة. ٣

[29]()م. م بيداء رزاق حسين تباعد مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ (٢٠١٥)، مجلة الادارة والاقتصاد العدد (٢٨) ٢٠١٨

[30]()تيري لين كارل مخاطر الدولية النفطية ، بغداد، اربيل بيروت – (٢٠٠٨)

[31]()جوزيف شومبيتر، الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، ج ١ ، تعريب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر).